

مدي ملائمة استخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان

إعداد الباحث :

د. وليد الطيب عمر خالد

أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة جازان - المملكة العربية السعودية

Potal_79@yahoo.com

+966551817995

المستخلص

هدفت الدراسة الى معرفة مدي ملائمة استخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان ، وذلك بالتعرف على حلقات الربط بين محاسبة القيمة العادلة و قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية ، و من ثم تحديد أثر هذه التقلبات علي ثقة مستخدمي البيانات المالية في القطاع المصرفي بالسودان ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والإستدلالي ، وذلك من خلال توزيع إستبانة على مجتمع الدراسة بطريقة العينة (القصديّة) والذي تكون من فئات محددة تمثلت في (80) عينة ، أستهدف فيها (18) أكاديمي ، (20) رئيس قسم مصرفي ، (15) مراجع قانوني ، (19) محلل مالي (8) مراقب مالي ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان أبرزها ، أن قياس الأداء المالي للقطاع المصرفي والمبني على محاسبة القيمة العادلة يعطي تقديرات واقعية وأكثر ملائمة من مبدأ التكلفة التاريخية في ظل التقلبات الاقتصادية، كما أن استخدام معيار القيمة العادلة يعد أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية خاصة في ظل الازمات المالية التي تحاصر القطاع المصرفي السوداني ، كما تحقق البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبند قائمة المركز المالي و إنعكاسات هذا التقييم في قائمة الدخل مما يؤثر بشكل إيجابي في قياس الأداء المالي ، وقد أوصت الدراسة بضرورة التأمين والإستمرار في استخدام معايير القيمة العادلة في قياس الاداء المالي وبناء المؤشرات المالية حتى تتم المحافظة علي عنصر الشفافية والتي بدورها تعيد ثقة المستثمرين والعملاء في القوائم المالية والقطاع المصرفي خاصة في ظل الازمات المصرفية والتقلبات الاقتصادية في السودان .

الكلمات المفتاحية :

القيمة العادلة - مؤشرات الأداء المالي - التقلبات الاقتصادية - الازمات المالية .

Abstract

The study aimed at determining the appropriateness of using fair value accounting in measuring the financial performance of the banking sector in light of the economic fluctuations in Sudan, by identifying the links between fair value accounting and measuring the financial performance of the banking sector in light of the economic fluctuations, and then determining the impact of these fluctuations on the confidence of users of financial statements in the banking sector in Sudan. In order to achieve the objectives of the study, the descriptive and inferential Statistics was used by distributing a questionnaire to the study community consisted of (80) samples, targeting academic(18), head of banking department(20), legal references(15), financial analyst(19) financial controller(8). The study concluded that the measurement of the financial performance of the banking sector based on fair value accounting provides realistic and more appropriate estimates of the historical cost principle in light of economic fluctuations. In addition the use of the fair value criterion is more suitable for decision making and financial analysis to forecast business results and cash flows, especially in light of the financial crises besetting the Sudanese banking sector. It also provides timely timing of accounting information because it reflects the latest assessment of the financial position and the impact of this assessment in the income statement, which positively affects the measurement of financial performance. The study recommended the necessity of insurance and the continuation of the use of fair value standards in measuring financial performance and building financial indicators so as to maintain the transparency component, which in turn restore the confidence of investors and customers in the financial statements and the banking sector, especially in light of the banking crises and economic fluctuations in Sudan.

Key words:

Fair value - Financial performance indicators - Economic fluctuations - Financial crises



المقدمة :

لقد أستخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ أساسي ومهم لعملية القياس المحاسبي ، لكن مع تطور الظروف والأحوال برز من ينادي بضرورة إستحداث مقياس أكثر واقعية ، ثم برز إستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية وذلك بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة ، وكان ذلك ضرورياً لتجاوز قصور التكلفة التاريخية، حيث أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة والتقلبات الإقتصادية ، ومن ثم تم التوجه للقيمة العادلة وذلك تصحيحاً للخلل الموجود في مخرجات تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية خاصة في ظل ظروف التضخم والتقلبات الإقتصادية .

وقد واجهت محاسبة القيمة العادلة في الآونة الأخيرة، خاصة في الأزمة المالية العالمية التي بدأت مع منتصف العام 2008م الكثير من الانتقادات، خاصة في قياس الأدوات المالية مما دعا الكثير إلى توجيه اتهامات كبيرة بشأن اجراءات تطبيقها تهدف الى إلغائها أو تجميد العمل بها وهذا ما دعا مجلس معايير المحاسبة الدولية للدفاع وتقديم التبريرات المنطقية، حيث إن محاسبة القيمة العادلة ليست المتسببة في هذه الأزمة وإنما أسهمت المحاسبة والمتمثلة في معاييرها، وخاصة معيار القيمة العادلة بكشف الحقيقة عن تقييم الأدوات المالية لهذه الشركات ، (صالح، 2009، ص37).

المشكلة :

أن المتغيرات الاقتصادية والمالية التي يشهدها الإقتصاد السوداني في ظل التقلبات الاقتصادية والازمات المالية التي تحاصره ألقت بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس المحاسبي في ظل عدم موائمة مفهوم منهج التكلفة التاريخية نتيجة ظاهرة التغير المستمر والمتصاعد في الأسعار وعقبات الجهاز المصرفي ، فقد أدرك الباحث أن أزمة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية قد وصلت الى أغلب القطاعات الإقتصادية وخاصة في الجهاز المصرفي من ما إنعكس بشكل عام علي مؤشرات الأداء المالي في السودان ، لذا يحاول الباحث معرفة مدي ملائمة إستخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان ، وقد حاول الباحث صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

- 1- هل القياس على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى توفير مؤشرات مالية تعكس الواقع الفعلي، ويزيد من فعالية المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات وتقييم الأداء في ظل التقلبات الاقتصادية ؟
- 2- هل هناك علاقة ارتباط بين القيمة العادلة والأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية التي يشهدها القطاع المصرفي في السودان ؟
- 3- هل تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمكن أن يؤدي الى تضليل مستخدمي القوائم المالية، ومن ثم التسبب في زيادة حدة التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية في القطاع المصرفي السوداني ؟

الأهمية :

تتبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية إستخدام محاسبة القيمة العادلة في التطبيق المحاسبي ومدي أثرها وملائمتها لقياس الاداء المالي المصرفي ، كما يمكن استنباط أهمية الدراسة من أهمية الأزمة المالية والتقلبات الاقتصادية التي يعيشها الإقتصاد السوداني ، فهذه التقلبات أفرزت واقع وأثر لا يستهان به ليس علي القطاع المصرفي فحسب بل علي الواقع الإقتصادي ككل .

الأهداف :

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قياس الأداء المالي في ظل التقلبات الاقتصادية .
- 2- بيان مدي صلاحية إستخدام محاسبة القيمة العادلة في حالة الأزمات المالية التي يواجهها الجهاز المصرفي السوداني .
- 3- اظهار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مستوى القوائم المالية وعملية إتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية

4- بيان أثر ملائمة استخدام القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية ومدى تأثرها في مؤشرات الأداء المالي في القطاع المصرفي .

الفرضيات :

1- توجد علاقة ذات تأثير إيجابي لاستعمالات القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في عملية قياس الأداء المالي في القطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية .

2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستعمالات محاسبة القيمة العادلة والأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية في القطاع المصرفي .

3- تلتزم المصارف السودانية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية والتي تسهم في فعالية المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات وتقليل حدة التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية .

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة فقد أستعان الباحث بالمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات ، والمنهج الاستدلالي لإختبار فرضيات الدراسة ، ثم المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدي ملائمة إستخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان.

مفهوم القيمة العادلة :

جاء إستحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما أنه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة (Kam,1990) .

هذا ولا يوجد من الناحية النظرية إتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية، إضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية إتخاذ القرارات الاقتصادية (جمعة،راضي،2007،ص422) . كما أصدرت هيئة المعايير المحاسبية المالية (FASB) مؤخرا المعيار SFAS 157 لقياس القيمة العادلة يضم تعريف وحيد للقيمة العادلة حيث عرفها " بأنها السعر الممكن إستلامه عند بيع أصل أو عند تسوية إلتزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس (جمعة،2007،ص21)".

كما ذكر أبو نصار وحמידات (2009) أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قدم تعريفاً مشابهاً، فقد عرف القيمة العادلة بأنها: (المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد إلتزام بين أطراف مطلعة و راغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية. أو بين طرفين مستقلين حيث تتم الصفقة في إطار متوازن) ، وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، ويبني التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية.

أهمية و أهداف استخدام القيمة العادلة :

تبرز أهمية القيمة العادلة في أنها تعكس تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة تماماً، كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية (أحمد ،2011،ص167).

كما تكون القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي أكثر دقة وملائمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية ، نظراً لأنها تقيس مدى قدرة المنشأة على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها . كما أنها تساعد المستثمرين على تقييم إستراتيجيات المنشآت في إدارة إستثماراتهم المالية خاصة فيما يتعلق بقيم ودرجة التأكد من صافي التدفقات النقدية المستقبلية . تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة (Jaksonk,2005).

مزايا استخدام القيمة العادلة:-

- جاء استخدام هذا الأساس بديلاً أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية على أمل أن تتسم مخرجات البيانات المالية بكثير من المزايا وهي: (Sal & Cie 2008) و (Dr. Babes . Victor & Cozma 2011):
- 1- تعد قياسات القيمة العادلة الطريقة الأكثر إقناعاً لتمثيل الوضع الاقتصادي وذلك لأنها تعكس واقع الوحدة الاقتصادية وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل.
 - 2- تستخدم قياسات القيمة العادلة كأداة لتحسين الوعي من أجل تقليل المخاطر التي تصيب المصارف وذلك لكونها أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
 - 3- تضمن وجود صلة بين القيمة التي تحددها المؤسسات والتطور الذي يحدث للقيم في سوق الأوراق المالية.
 - 4- يوفر من خلالها إجراء المقارنات في تقييم العناصر المتشابهة وبطرق مماثلة.
 - 5- يوفر مقياساً يتميز بالموضوعية لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للوحدة الاقتصادية.
 - 6- تزود المستثمرين بنظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة إذ يراعي من خلالها تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
 - 7- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة (بوكساني، وآخرون، 2010).

وعلى الرغم من المزايا السابق ذكرها لاستخدام القيمة العادلة، إلا أن اعتماد القيمة العادلة في القياس لم يقدم برنامجاً متكاملاً للاعتراف والقياس والافصاح المالي، ومن ثم لا زالت القيمة العادلة تواجه إنتقادات عديدة على أساس عدم ملاءمتها، ومن أهم هذه الانتقادات (خوري، 2006) و (جعارة، 2012، ص 189-207):

- 1- إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي واتباع أسس قياس متباينة.
- 2- هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على قياسها التكلفة التاريخية.
- 3- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعد معقدة وذات طرق وقياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة.
- 4- قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.
- 5- قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.

القيمة العادلة وبدائل القياس المحاسبي

توجد عدة بدائل للقياس المحاسبي يتم من خلالها قياس البيانات والتي تشمل الموجودات والمطلوبات ومن هذه المقاييس: (القيمة العادلة، التكلفة التاريخية، التكلفة الاستبدالية، القيمة الجارية) وسيتم ادناه تعريف كل بديل من البدائل كالاتي:-

- 1- **التكلفة التاريخية** :- تكلفة الشيء وهي موضوعية إذ أنها تستند على شيء ملموس وهو السند الذي قد يتمثل بقائمة أو مستند شراء أو بيع وتبقى تكلفة الشيء ذات قيمة موضوعية قابلة للإثبات في أي وقت (علي، جواد 1992).
- 2- **التكلفة الاستبدالية** :- وهي التي تتمثل في ذلك المقدار من النقدية أو ما يعادلها الذي يمكن أن تتحمله الوحدة الاقتصادية لو أنها قامت بإعادة شراء ماتملكه من موجودات في الوقت الحالي أو أنها قامت بإعادة تصنيع موجودات أنتجتها ذاتياً. (حنان، 2009).

3- **القيمة الجارية**: هناك عدة مداخل لقياس القيمة الجارية ولكن أكثر المداخل شيوعاً لقياسها هي :-

- أ- سعر خروج الموجود أو سعر البيع.
 - ب- القيمة الحالية المخضومة للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل.
- إذ عرف صافي سعر البيع بأنه (المبلغ الذي يمكن الحصول عليه ببيع موجود في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة ناقصا تكاليف التخلص)، وعرفت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بأنها :- (القيمة الملائمة لهذا الموجود أو المطلوب التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية ليصبح الدخل مساوياً للفرق بين القيمة الحالية لصافي الموجودات في نهاية المدة والقيمة الحالية لها في بدايتها مع استبعاد أثر استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم)، (شرويدر، 2006).

أثر القيمة العادلة على تقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي :

عرف Miller & Doss "الأداء المالي بأنه التعبير عن نشاطات إدارة الأعمال بإستعمال مقاييس مالية معينة وأنة الأداة الرئيسية الداعمة لجميع أنشطة الشركة المختلفة (السعبري 2012، ص236).

كما أبرز الحسيني والدوري (2000) أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية :

1. يوفر تقييم الأداء المالي مقياساً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.
2. يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات مستند على حقائق علمية وموضوعية فضلاً عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية.
3. يكشف عن مدى إسهام الشركة في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية من خلال تدقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.
4. توضح عملية تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي ضمن أطار البيئة القطاعية التي تعمل بها ،ومن ثم تحدد الآليات وحالات التغير المطلوبة لتحسين مركزها الاسرا تيجي.
5. يساعد نظام تقييم الأداء المالي التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر .

أما في القطاع المصرفي فتقع علي عاتق المصارف مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح منهم ، وذلك يتطلب إستعمال عدد من مؤشرات الأداء وطرق قياس مهمه تعكس جوانب عملها .

هناك عدد من المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها في قياس الأداء المالي والتي يمكن أن تعكس أداء الشركات والمصارف وقدرتها علي مواجهة التزاماتها وتحقيق أهدافها ومن ثم تنتهي بعملية التقييم .

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لتقييم الأداء المالي ، لكن نحاول هنا التركيز على المؤشرات التي تعكس أثر القيمة العادلة علي قياس الأداء المالي للمؤسسات ، ومن أهم هذه المؤشرات في (الفضل ، 2000 ، ص 84) :

أولاً : مؤشرات الربحية :

هي من أهم المؤشرات التي تعكس كافة الجهود والأنشطة لأداء المصرف وهي المقياس الكلي للأداء المالي ، فهي تعمل على تحقيق عائد ملائم لملاكه من الأهداف الأساسية في عمل المصارف . (لطي، 2007 ، ص98).

ثانياً : مؤشرات مخاطر الإستثمار :

إن إستعمال مؤشر التحليل المالي في تقدير المخاطر يمكننا من معرفة مقدار هذه المخاطر بالتالي وضع سياسات مصرفية تمكننا من السيطرة عليها ، بالتالي فإن التحليل المالي المرتكز علي المؤشرات المالية يعتبر أداة مهمة تعكس مدي تطور المصارف التجارية . (صالح ، 2000، ص28)

ثالثاً : مؤشرات ملائمة رأس المال :

تتبع أهمية راس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها ، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف ، ويؤدي دوراً هاماً في عملية إمتصاص أو تغطية أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تواجه المصرف ، فالمصارف التي لديها قاعدة راس مال تتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها تمتلك قدرة أكبر علي تحمل الخسائر وتجاوزها والإستمرار بتقديم الخدمات لزبائنها .

رابعاً : مؤشرات السيولة :

يشير مفهوم مفهوم السيولة إلي قدرة المصرف إلي تحويل جزء من أمواله شبة النقدية إلي نقدية خلال مدة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة المسحوبات ، و إلا فإن التعرض إلي نقص السيولة سؤدي إلي زعزعة ثقة المودعين بالمصرف ، فالسيولة سمة حيوية تمتاز بها المصارف التجارية عن المؤسسات غير المالية ، ففي الوقت الذي تستطيع فيه تلك المؤسسات تأجيل سداد التزاماتها ، لا يمكن للمصرف فعل ذلك ، فبمجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدي المصرف ، قد يؤدي ذلك إلي تدافع المودعين لسحب أموالهم مما يؤدي إلي إفلاسه . لذا علي المصارف التجارية الإحتفاظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لزبائن المصرف .

تحليل العلاقة بين القيمة العادلة و مؤشرات الاداء المالي :

أن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسات المالية لايد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية حتى يتمكن المستخدمين من إتخاذ قراراتهم، فقد اهتمت العديد من الجهات المهنية مثل (IASB, FASB) بتوفير المعلومات المحاسبية



اللازمة لخدمة المؤسسات المالية في العالم ولا سيما تلك المعلومات ذات التأثير على قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمر في المؤسسات المالية علماً أن أي قرار لا يمكن له أن يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط به. وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي (Lee, 2006)

كما أن للتغير في مستويات الأسعار تأثيراً مباشراً على المؤشرات المالية حيث تؤدي إلى صعوبة احتسابها وذلك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة ولا بد بالطبع إدراج تلك الأصول في الميزانية العمومية بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها. ونتيجة لذلك فإن المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة تصلح للمقارنة. (السعيري، مردان، 2012، ص238).

وان فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات أسعار مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية، هذا مما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الاقتصادية أو اتجاهاتها المستقبلية، أما مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات المالية فيفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الموجودات والمطلوبات، هذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات إذ نجد منها مثلاً الأرقام التي تظهر في قائمة الدخل تعبر عن أنشطة بقيم أقرب ما تكون أسعارها الحاضرة بينما تعد الأرقام التي تظهر في الميزانية بشأن موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية فيها من أسعار تاريخية، فإن المؤشرات المالية التي ترتبط بين أرقام بيانات قائمة الدخل من جهة وبيانات الميزانية من جهة أخرى تفقد إلى خاصية الاتساق أو لتجانس مما يفقدها الموضوعية والمصدقية ولا سيما خلال ظروف التضخم الاقتصادي الجامح (مطر، 2003، ص77).

لذا فإن إعداد البيانات المالية وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر وتحديد كمية راس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة واستنباط توقعاتهم المستقبلية.

هذا وقد إهتمت دراسات عديدة بقضية دوافع إستعمال القيمة العادلة في الفكر المحاسبي، فمثلاً تناولت دراسة (Henderson & Goodwin, 1992) دوافع وأسباب قيام الشركات باستعمال القيمة العادلة لإعادة تقييم أصولها والتي من أهمها توفير قياس أفضل للدخل والمركز المالي للشركة، فضلاً عن تكوين إحتياطي يمكن الاعتماد عليه بهدف إصدار أسهم جديدة، وتحسين المؤشرات المالية وخاصة الرافعة المالية، وكذلك تحسين صورة الإدارة. (السعيري، مردان، 2012)، ويرى الراوي (2000، ص347) أن مؤشرات تقييم الأداء المالي تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لأخرى.

فعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه القيمة العادلة إلا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية وهذا ما أكده (Aslanertik 2009) على أن إتباع منهج القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر شفافية ومعلومات إضافية تتناسب بشكل أفضل مع أهداف المحاسبة المختلفة وأهمها:

- 1- تعبر بدقة عن الوضع الحالي للشركة والتي يمكن القول أنها "صورة حقيقية وعادلة".
- 2- تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية قابلة للمقارنة والفهم.
- 3- تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية أكثر ملائمة.

القيمة العادلة والتقلبات الاقتصادية في السودان :

للقوف على أثر العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والتقلبات الاقتصادية، لا بد لنا من معرفة التقلبات الاقتصادية في السودان وآثارها.

آثار التقلبات الاقتصادية في السودان :

التقلبات الاقتصادية هي تغيرات سريعة ومتنوعة في المتغيرات الاقتصادية، وتمثل إحدى معالم النظام الاقتصادي الذي يعتمد على قوانين السوق والمنافسة، وقد ذكر (فرجي، أشواق 2014) في دراستهما تعريف التقلبات الاقتصادية: بأنها "تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار، وكذلك تسمي بالدورات الاقتصادية وهي التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والانكماش والبطالة، وتتسم هذه



الدورات بتكرار حدوثها. تجدر الإشارة إلى أن مصدر كل الأزمات الاقتصادية هو التقلبات الشديدة في بعض أو كل متغيرات الاقتصاد الحقيقي والمالي، وسرعان ما تتفاعل التقلبات في المتغيرات الحقيقية والمالية لتشكل خليطاً من التأثيرات المتبادلة التي تفجر الأزمة الاقتصادية.

تعرض الاقتصاد السوداني إلى العديد من التقلبات وخضع لتطبيق العديد من السياسات المالية والنقدية الصعبة بغية مواجهة التحديات التي واجهت الحكومة منذ العام 1990، ولعل من أهم هذه السياسات هي التحول من مركزية الحكم إلى اللامركزية والتوسع في إنشاء الولايات والمحليات وقد شهد الاقتصاد سياسات التحكم في الأسعار ثم تحريرها، وحدثت ندرة في السلع الضرورية ثم وفرة ولكن بأسعار مرتفعة، وتعرض النقد الأجنبي إلى إجراءات وسياسات تمثلت في سعر الصرف (المدار) وتعويم الجنيه السوداني، قد أدت إلى تعافي جسم الاقتصاد حتى موعد إندلاع الأزمة المالية العالمية، وخلال هذه الفترة حقق السودان حسب الإحصاءات الرسمية نسب نمو إقتصادي عالية تضاهي مستويات حققتها دول العالم الثاني (5.5% - 11%) إلى 14% في العام 2010 ثم تضائل إلى 3%، يرجع بعض الخبراء ذلك إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية، والحصار الإقتصادي الأمريكي المفروض على السودان. ومن ثم بدأت الدورة العكسية لتراجع الإقتصادي السوداني مع ظهور الأزمة العالمية وإستحقاقات إنفصال الجنوب عن دولة السودان، مما شكل سحب ضخم للموارد التي كان يعتمد عليها السودان مثل الموارد النفطية، والثروة الحيوانية، وموارد الغابات وغيرها من الموارد الاقتصادية. (زكي: 2014).

كذلك عانى الاقتصاد السوداني من جمود وتراجع القطاع الإنتاجي مما انعكس ذلك على معدل النمو، وزيادة معدلات البطالة، والصرف المرتفع جداً للدفاع والأمن، وتراجع مستوى الخدمات كماً ونوعاً (الخدمات، التعليم، الصحة)، وتراجع مستويات البنى التحتية، وارتفاع كلفة الإنتاج في السودان بسبب ضعف كلفة التمويل المالية، وضعف مدخلات الطاقة، انخفاض معدلات الاستثمار وهجرة رأس المال الداخلي وهو ما عبر عنه الركود والتراجع في الفترة المذكورة، ضعف دور الأداء المالي، وانفصال الجنوب وما صاحبه من تداعيات، الحصار الإقتصادي العالمي، إنهار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهاجس الزيادة المطردة لفوائد الديون الداخلية والخارجية.

السودان كغيره من دول العالم الثالث التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، لكن أثر الأزمة علياً كانت غير مباشرة، نتيجة للحصار الإقتصادي المفروض على السودان من عقدين من الزمان، فهذا الحصار جنب السودان التأثير المباشرة لتداعيات هذه الأزمة نظراً لأن الحصار جعله منعزلاً عن الأسواق المالية والبورصات العالمية الأمر الذي جعل هناك ضعف للاستثمارات المالية بالأسواق، بالتالي لم يتأثر بالإهتزاز في سوق الأسهم والسندات وإفلاس المؤسسات، لكن جاءت الآثار كنتيجة لما خلفته الأزمة على بعض العناصر والعوامل والتي تمثلت في تدني أسعار النفط بنسبة 70% فنسبة اعتماد الميزانية العامة للدولة على إيرادات النفط 50%، وإنخفاض الصادرات غير البترولية نتيجة للكساد العالمي وإنخفاض الطلب الذي أصاب بعض الإقتصادات، توقف التمويل الخارجي والقروض عن السودان نتيجة لتوقف المؤسسات المالية لما أصابها من أزمات سيولة وموارد، وضعف وتحويلات مدخرات السودانيين العاملين بالخارج (الحسن، 2010، ص16-17).

التقلبات الاقتصادية في الجهاز المصرفي السوداني:

من أبرز ملامح التقلبات الاقتصادية في السودان هي الأزمات المالية. تشمل الأزمات المالية نوعين من الأزمات هما أزمة سعر الصرف والأزمات المصرفية، وتعرف الأولى (بأنها فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الدولية للدولة أو عندما تتغير قيمة عملة الدولة بالتخفيض)، أما الأزمات المصرفية فيتم تعريفها (بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخل من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي)، وتنقسم الأزمة المصرفية إلى إعسار وأزمة سيولة *Insolvency and illiquidity*، أما النظام المالي المتين فهو ذلك النظام الذي تكون فيه معظم البنوك في حالة يسار مالي ويتوقع استمرار هذا الحال لفترة طويلة، كما يعرف *Kunt* الأزمة المالية المصرفية (بأنها فترة تكون فيها معظم البنوك في حالة عدم سيولة أو إعسار). (الطوخي، 2003).

ويتم التفرقة بين أزمة السيولة والإعسار باعتبار أنه في الحالة الأولى (أزمة السيولة) يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه حتى لو كانت القيمة الحالية لأصوله موجبة بمعنى أنه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات سحب المدعين في لحظة ما، على الرغم من أنه يمكنه القيام بذلك في أوقات أخرى، أما الإعسار فهو أشد خطورة فالتزامات البنك تفوق القيمة الحالية للأصول ويكاد يكون البنك في حالة إفلاس فعلي، ولا يقتصر الأمر على هاتين الظاهرتين المصاحبتين للأزمات المالية بل هناك مظاهر أو أعراض أخرى بعضها يرجع لعوامل خارجية والبعض الآخر لعوامل داخلية، ويمكن استعراض الأعراض المختلفة التي أجمعت عليها الدراسات العديدة للأزمات المالية في الآتي (Barry, 2000:76):



- (1) ركود أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.
- (2) خصائص هيكلية (اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج) وتزداد خطورة ذلك حينما يكون جزءا كبيرا من الإئتمان موجها للقطاع الخاص.
- (3) المخاطر المعنوية (قيام رجال البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية) مما يعني تزايد المخاطر.
- (4) تؤدي المعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة أثناء الأزمة إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوأ بالآخرين (سلوك القطيع) ويؤدي ذلك إلى تعميق الأزمة وزيادة الخسائر خصوصا حينما يقوم المستثمرون بتسييل الأصول التي يمتلكونها.
- (5) هيكل تدفقات رأس المال الأجنبي عنصر هام فكما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل تزايد ميل الاقتصاد لتعرضه لأزمة مصرفية.
- (6) تلعب الصدمات الخارجية دورا هاما فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل وانخفاض قيمة الصادرات.
- (7) قد تكون اسعار الصرف الحقيقية غير موجهة بشكل سليم.
- (8) هروب رؤوس الأموال للخارج ، ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون الغير قابلة للتحويل ، وانهيار أسعار الأصول وتبدأ عملية الدولار لتتعد من مشاكل البنوك بدرجة أكبر.
- (9) انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنشأ معها أزمات مصرفية جديدة (0 هذا وليس من الضروري أن توجد كل هذه الأعراض ولكن وجود عدد منها يعني أن النظام المالي والمصرفي قد يكون معرضا لأزمة مالية.

أما في القطاع المصرفي السوداني فنجد أن هنالك العديد من المهددات التي يمكن أن تؤدي الي إنهياره ، والتي يمكن أجمالها في زيادة حجم التعثر ، تآكل رأس المال ، وعدم التزام الحكومة بسداد قيمة السندات المالية حيث بلغ حجم التعثر في بعض المصارف نسبة 65% و نسبة تآكل رأس المال 62% . بالرغم من تدخل البنك المركزي لخفض نسبة التعثر إلى حد 18% لكن هذا لا يعني خفض نسبة الخطر ، لأن إتفاقية بازل تحدد نسبة التعثر بنسبة 6% أي أن نسبة التعثر في المصارف التي يتدخل المركزي لإنقاذها تساوي ثلاثة أضعاف نسبة الأمان العالمية، ويرجع أن من بين أسباب التعثر إلزام المصارف بتخصيص 18% من سقوفات التمويل كاحتياطي نقد أجنبي وتخصيص 12% للتمويل الأصغر ونسبة المحافظ التمولية ، إضافة إلى زيادة حجم إستدانة الحكومة من الجهاز المصرفي وعدم التزامها بسداد قيمة السندات المالية ، يرى الخبير الاقتصادي د. عبد الله الرمادي في حديثه لـ «الإنبهاة» أن الجهاز المصرفي من اهم جوانب الاقتصاد وإصابته بعزل يعكس الخلل في الاقتصاد ، ان الإعصار الذي أصاب جهاز المصارف اساسه مشكلة التضخم ، ومع ذلك ظلت الحكومة الحالية والحكومات السابقة تعيد ذات الاخطاء في اتباع السياسات والخطط الاقتصادية ما جعل التضخم يأخذ رأس أموال البنوك، ونجد ان الحكومة تعترف بان معدل التضخم يساوي 40% أو 41% ، والنتائج الذي يتم التحصل عليه هو 12% كحد اقصى ، وبالتالي يصبح تآكل رأس الاموال نحو 30% سنوياً ، وهذا يعود بالخسارة على البنك نتيجة عملية الإقراض، إضافة الى ما تتعرض له من مديونات حكومية تعجز الحكومة عن سدادها ما يلحق بها الضرر والتراجع (موقع النيلين، 2014) .

الدراسة التطبيقية :

اولاً : إجراءات الدراسة التطبيقية وتشتمل على :

1- تصميم أداة الدراسة :

إعتمدت هذه الدراسة على إعداد إستمارة خاصة لإجراء الدراسة الميدانية وتم توضيح العبارات التي تقيس (مدي ملائمة إستخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان) ، وقد قسم الباحث الاستمارة على قسمين:

القسم الاول: يشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: البيانات الديموغرافية ، الشخصية .

القسم الثاني: وشمل متغيرات الدراسة الأساسية: وهي ثلاثة محاور والتي من خلالها يتم التعرف علي فروض الدراسة. ويشتمل هذا القسم من عدد (18) عبارة تمثل فرضيات الدراسة مقسمة على المحاور بحيث كل محور يحوى (6) عبارة لتتحقق الفرضية المعنية.

2- تقييم أدوات القياس:



أستخدم لقياس الثبات " معامل الفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر. يشير التحليل الي أن نتائج اختبار الثبات وأن قيم ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة على مستوى جميع محاور الاستبانة قد بلغت للمقياس الكلي (0.839) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي إعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق اهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

3- مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من فئات محددة تمثلت في (80) عينة ، أستخدم فيها، (18) اكاديمي ، (20) رئيس قسم في مصرف ، (15) مراجع قانوني ، (19) محلل مالي (8) مراقب مالي ، وتم اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة بطريقة العينة (القصدية) وهي إحدى العينات غير الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على آراء أو معلومات معينة لا يتم الحصول عليها الا من تلك الفئة المقصودة , فطبيعة ومشكلة وفرضيات هذه الدراسة يوجد لها اهتماما " مقدرا" وسط مجتمع الدراسة وتم توزيع عدد (90) إستبانة وتم استرجاع (80) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (89%). و كان التوزيع التكراري لخصائص افراد هذه العينة الدراسة كالآتي:

جدول رقم (1)

توزيع عيني الدراسة والبيانات الديموغرافية

المجموع	النسبة	مراقب مالي	النسبة	محلل مالي	النسبة	مراجع	النسبة	رئيس قسم	النسبة	عضو هيئة تدريس	النسبة	الفئات المستهدفة	المتغيرات
80	%10	8	%24	19	%19	15	%25	20	%23	18			
51	8%	4	33%	17	29%	15	8%	4	22%	11		المحاسبة	التخصص العلمي
7	14%	1	14%	1	0%	0	43%	3	29%	2		إدارة اعمال	
11	27%	3	0%	0	0%	0	45%	5	27%	3		دراسات مصرفية	
10	0%	0	0%	0	0%	0	80%	8	20%	2		الإقتصاد	
1	0%	0	100%	1	0%	0	0%	0	0%	0		اخرى	
28	7%	2	46%	13	4%	1	43%	12	0%	0		بكلوريوس	المؤهل العلمي
0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0		دبلوم عالي	
16	25%	4	0%	0	13%	2	50%	8	13%	2		ماجستير	
36	6%	2	17%	6	33%	12	0%	0	44%	16		دكتوراه	
1	0%	0	0%	0	100%	1	0%	0	0%	0		زمالة بريطانية	المؤهل المهني
1	0%	0	0%	0	100%	1	0%	0	0%	0		زمالة امريكية	
4	0%	0	0%	0	100%	4	0%	0	0%	0		زمالة سودانية	
74	11%	8	26%	19	12%	9	27%	20	24%	18		لا يوجد	
0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0		من 1-5 سنه	



21	10%	2	38%	8	5%	1	10%	2	38%	8	10— 5 سنة	سنوات الخبرة
29	7%	2	0%	0	28%	8	34%	10	31%	9	15— 10 سنة	
14	7%	1	0%	0	36%	5	57%	8	0%	0	— 15 20	
16	19%	3	69%	11	6%	1	0%	0	6%	1	20 فأكثر	

4- أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

تم ترميز أسئلة الاستبانة بناء على تطبيق الأوزان الخماسية وفقاً لمقاييس ليكرت Likert المكون من خمسة عبارات تتدرج من (1) إلى (5) على أن أهمية السبب كبيرة جداً ومن ثمّ تفرغ البيانات التي تمّ جمعها من خلال الاستبانة وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ولقد تمّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام "معامل الفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha).
- 2- أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة وللتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدى، وذلك من خلال الانحراف المعياري لتحديد المتوسط الحسابي والتباين.
- 3- أساليب الإحصاء الاستدلالية: وذلك لاختبار فروض الدراسة، من خلال:
 - اختبار (T) لعينتين مستقلتين وذلك لمعرفة الدلالة الإحصائية للفرق بين متوسطات درجات افراد العينة للمتغيرات المختلفة.
 - اختبار (F) لأكثر من عينتين وذلك لمعرفة الدلالة الإحصائية للفرق بين عدة متوسطات درجات افراد العينة للمتغيرات المختلفة (جدول تحليل التباين).
 - اختبار (مربع كاي) للاستدلالية واختبار جودة المطابقة.
 - معامل ارتباط بيرسون العزمي.

ثانياً: نتائج الدراسة ومناقشتها:

سوف يقوم الباحث بعرض النتائج في ضوء الفروض التي قامت عليها الدراسة و التي تحاول الاجابة عليها وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: العلاقة بين القيمة العادلة و مؤشرات الأداء المالي:

الجدول (2)

الإحصاء الوصفي واختبارات نتائج المحور لعبارات المحور الأول

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم مربع كاي	درجات الحرية	مستوى الدلالة
1- أن مؤشرات التحليل المالي المستندة إلى القيمة العادلة تكون أكثر صحة وذات جدوى عند اتخاذ القرارات.	4.14	0.896	77.100	3	0.000
2- أن مؤشرات التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعدهم علي تقييم الأداء .	3.96	0.961	54.900	3	0.000
3- أن مؤشرات التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعدهم في تقييم التغيرات في الموقف المالي.	4.18	0.868	73.625	4	0.000
4- المؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ بنظر الحساب	4.05	0.794	35.100	3	0.000



التقلبات الإقتصادية .					
0.000	3	61.700	0.644	3.63	5- المؤشرات المالية المبنية على محاسبة القيمة العادلة تعتبر أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار بإحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية .
0.000	3	40.600	1.000	4.01	6- المؤشرات المالية المبنية على محاسبة القيمة العادلة تعطي تقديرات واقعية وأكثر ملائمة من مبدأ التكلفة التاريخية في ظل التقلبات الإقتصادية

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع العبارات لهذا المحور يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع هذه العبارات، وأهم عبارة هي العبارة (3) من وجهة نظر العينة حيث أشارت إلي أن مؤشرات التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات تساعد على تقييم التغيرات في الموقف المالي وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4.18) بإنحراف معياري بلغ (0.868) ، كما كانت أقل عبارة هي (5) حيث بلغ متوسط العبارة (3.63) . كذلك يتضح من الجدول رقم (2) أن قيم مربع كاي لجميع العبارات تراوح ما بين (40.60) و(77.10) ، وأن القيم الاحتمالية ومستوى المعنوية لمربع كاي في جميع العبارات بلغت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.5) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة لصالح جميع العبارات ، وهذا يؤكد موافقة افراد العينة على ما جاء في هذا المحور.

المحور الثاني :

العلاقة بين القيمة العادلة و التقلبات الإقتصادية :

الجدول (3)

الاحصاء الوصفي وإختبارات الفروق لعبارات محور

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم مربع كاي	درجات الحرية	مستوي الدلالة
1- استخدام نموذج القيمة العادلة يعكس التغيرات الماليه الناتجه عن تقلبات الاسعار	4.41	0.589	28.975	2	0.000
2- تعتبر قياسات القيمة العادلة هي الاكثر اقناعاً لتمثيل الوضع الاقتصادي	3.93	1.041	63.500	4	0.000
3- كلما زادت التقلبات الإقتصادية كلما زادت الدوافع لاستخدام محاسبة القيمة العادلة	3.84	1.152	31.375	4	0.000
4- تعمل القيمة العادلة على التخفيض من مخاطر انهيار المؤسسات المالية الناتجة عن سوء استخدام السياسات المحاسبية في ظل الازمات المالية	3.89	0.955	102.125	4	0.000
5- أن علاج آثار التقلبات الإقتصادية يتطلب الاستمرار باستخدام منهج القيمة العادلة لقياس الأصول	3.94	0.718	78.700	3	0.000
6- تؤثر التقلبات الإقتصادية التي تواجه القطاع المصرفي علي سلامة القياس المحاسبي عند استخدام التكلفة التاريخية نتيجة الازمات المالية المصرفية.	3.60	1.038	34.375	4	0.000

يتضح من الجدول رقم (3) أن جميع العبارات لهذا المحور يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع هذه العبارات، وأهم عبارة من هذه عبارات حسب رأى العينة هي العبارة (1) (استخدام نموذج القيمة العادلة يعكس التغيرات الماليه الناتجه عن تقلبات الاسعار) من وجهة نظر العينة هي حيث متوسط اجابات أفراد العينة على العبارة (4.41) بإنحراف معياري بلغ (0.589) ، كما كانت أقل عبارة هي (6) (تؤثر التقلبات الإقتصادية التي تواجه القطاع المصرفي علي سلامة القياس المحاسبي عند استخدام التكلفة التاريخية نتيجة الازمات المالية المصرفية) حيث بلغ متوسط العبارة (3.60) ، كما يتضح من الجدول رقم (3) أن قيم مربع كاي لجميع العبارات تراوح ما بين (31.375) و(102.125) ، وأن القيم الاحتمالية ومستوى المعنوية لمربع كاي في جميع العبارات بلغت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.5) وعلية فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح جميع العبارات ، وهذا يؤكد موافقة افراد العينة على ما جاء في هذا المحور.

المحور الثالث :

تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية في المصارف السودانية .
الجدول (4)

الاحصاء الوصفي وإختبارات الفروق لعبارات محور

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم مربع كاي	درجات الحرية	مستوى الدلالة
1- يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على جعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة	3.95	1.078	40.750	4	0.000
2- تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يسهم في تضليل مستخدمي القوائم المالية في ظل التقلبات الاقتصادية	4.05	0.840	25.800	3	0.000
3- يتعبر استخدام محاسبة القيمة العادلة درع لتخفيض حالة عدم التاكيد التي تواجه مستخدمي البيانات المالية من الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية .	3.91	0.715	78.300	3	0.000
4- استخدامات محاسبة القيمة العادلة تظهر قياسات وقيم بنود الحسابات في المركز المالي بالقيمة الاقرب للواقع وبخاصة في ظل الازمات المالية .	3.83	0.808	34.600	3	0.000
5- تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في ظل الازمات المالية يعبر عن المركز الإقتصادي لانها تأخذ الاسعار السوقية بعين الإعتبار .	4.15	0.765	116.500	4	0.000
6- التقارير المالية المعدة علي أساس القيمة العادلة تسهم في تزويد مستخدميها بمؤشرات مالية مفيدة لعملية إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.	3.88	0.946	79.125	4	0.000

يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع العبارات التي تعبر عن المحور حيث يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع هذه العبارات، وأهم عبارة من هذه عبارات حسب رأي العينة هي العبارة (5) (تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في ظل الازمات المالية يعبر عن المركز الإقتصادي لانها تأخذ الاسعار السوقية بعين الإعتبار) من وجهة نظر العينة هي حيث متوسط اجابات أفراد العينة على العبارة (4.15) بإنحراف معياري بلغ (0.765) ، كما كانت أقل عبارة هي (4) (استخدامات محاسبة القيمة العادلة تظهر قياسات وقيم بنود الحسابات في المركز المالي بالقيمة الاقرب للواقع وبخاصة في ظل الازمات المالية) حيث بلغ متوسط العبارة (3.83) ، كما يتضح من الجدول رقم (4) أن قيم مربع كاي لجميع العبارات تراوح ما بين (25.800) و(116.500) ، وأن القيم الاحتمالية ومستوى المعنوية لمربع كاي في جميع العبارات بلغت (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.5) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح جميع العبارات ، وهذا يؤكد موافقة افراد العينة على ما جاء في هذا المحور.

أختبار الفرضيات :

الفرضية الاولى :

الجدول (5)

المؤشرات العامة للفرضية الاولى

المحور الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	الدلالة
العلاقة بين القيمة العادلة و مؤشرات الأداء المالي	3.93	0.21626	71.200 ^a	0.000	اوافق

بالنظر الى الجدول رقم (5) نجد أن الوسط الحسابي الفعلي العام لمجموع عبارات المحور الاول قد بلغ 3.93 وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير الى أجابات افراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي مما يؤكد موافقة المبحوثين ، كما نجد أن الانحراف المعياري العام قد بلغ (0.2162) وهذا يشير الى وجود تنطابق وتجانس حول اجابات افراد العينة المبحوثة حول العبارات . وكذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي 0.00 وهو مستوى اقل مستوى المعنوية 0.05 ، هذا يؤكد موافقة العينة المبحثة على هذه العبارات .

بعد التحليل لكل المقاييس في كل من الجداول أعلاه نجد ان هذه العبارات تحقق الموافقة لعبارات المحور الاول ، وبدورها تثبت الفرضية الاولى ويؤكد صحتها والتي نقول (توجد علاقة تأثير ايجابي لاستعمالات القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في عملية قياس الأداء في القطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية).

الفرضية الثانية :

الجدول (6)

المؤشرات العامة للفرضية الثانية

المحور الثاني	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية	الدلالة
العلاقة بين القيمة العادلة و التقلبات الاقتصادية	3.93	0.2642	118.80	0.000	وافق

بالنظر الى الجدول رقم (6) نجد أن الوسط الحسابي الفعلي العام لمجموع عبارات المحور الثاني قد بلغ 93.3 وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير الى أجابات افراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي مما يؤكد موافقة المبحوثين على العبارات بنسب عالية كما جاء في الجدول التكراري للمحور الثاني في الجدول (6) بنسب موافقة مجمه بلغت 77% ، كما نجد في نفس الجدول الانحراف المعياري العام قد بلغ (0.2642) وهذا يشير الى وجود تنطابق وتجانس حول اجابات افراد العينة المبحوثة حول العبارات . وكذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي 0.00 وهو مستوى اقل مستوى المعنوية 0.05 ، هذا يؤكد موافقة العينة المبحثة على هذه العبارات .

وبعد التحليل لكل المقاييس في كل من الجداول أعلاه نجد ان هذه العبارات تحقق الموافقة لعبارات المحور الثاني ، وبدورها تثبت الفرضية الثانية وتؤكد صحتها بأن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستعمالات محاسبة القيمة العادلة والأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية في القطاع المصرفي).

الفرضية الثانية:

الجدول (7)

المؤشرات العامة للفرضية

المحور الثالث	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية	الدلالة
تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية في المصارف السودانية .	3.96	0.11839	78.925	0.000	وافق

بالنظر الى الجدول رقم (7) نجد أن الوسط الحسابي الفعلي العام لمجموع عبارات المحور الثالث قد بلغ 96.3 وهو أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير الى أجابات افراد العينة المبحوثة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي مما يؤكد موافقة المبحوثين على العبارات بنسب عالية كما جاء في الجدول التكراري للمحور الثالث في الجدول (10) بنسب موافقة مجمه بلغت 79% ، كما نجد في نفس الجدول الانحراف المعياري العام قد بلغ (0.11839) وهذا يشير الى وجود تنطابق وتجانس حول اجابات افراد العينة المبحوثة حول العبارات . وكذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي 0.00 وهو مستوى اقل مستوى المعنوية 0.05 ، هذا يؤكد موافقة العينة المبحثة على هذه العبارات .

وبعد التحليل لكل المقاييس في كل من الجداول أعلاه نجد ان هذه العبارات تحقق الموافقة لعبارات المحور الثالث ، وبدورها تثبت الفرضية الثانية وتؤكد صحتها (تلتزم المصارف السودانية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية والتي تسهم في فعالية المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات وتقليل حدة التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية).



النتائج والتوصيات :

بعد استعراض الدراسة التحليلية والوقوف علي نتائج الفرضيات توصلت الدراسة الى عدد من النتائج والتوصيات ، والتي نستعرضها في النقاط التالية :

النتائج :

- 1- قياس الأداء المالي للقطاع المصرفي والمبني على محاسبة القيمة العادلة تعطي تقديرات واقعية وأكثر ملاءمة من مبدأ التكلفة التاريخية في ظل التقلبات الاقتصادية .
- 2- تراعي إجراءات تطبيق المؤشرات المالية المبينة على محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد .
- 3- تعتبر قياسات القيمة العادلة هي الأكثر اقناعاً لتمثيل الوضع الاقتصادي
- 4- توصلت الدراسة الي أن التقلبات الاقتصادية التي تواجه القطاع المصرفي تؤثر علي سلامة القياس المحاسبي عند استخدام التكلفة التاريخية نتيجة الأزمات المالية المصرفية .
- 5- يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية التي تحاصر القطاع المصرفي السوداني
- 6- تحقق البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبيود قائمة المركز المالي. وانعكاسات هذا التقييم في قائمة الدخل.
- 7- أن مؤشرات التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة تكون أكثر صحة وذات جدوى عند اتخاذ القرارات .
- 8- يكون التقرير المالي مفهوم بشكل أكبر، عند توفر المعرفة الكاملة عن مؤشرات الأداء المالي للوحدة الاقتصادية في حالة استخدام القيمة العادلة.
- 9- بالرغم من صعوبات التي تواجه القيمة العادلة إلا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية.

التوصيات:

- بعد دراسة نتائج الدراسة وفحص فرضياتها والتمتع بأراء المستجيبين والخبراء يود الباحث أن يخرج بالتوصيات التالية :
- 1- ضرورة التأمين والإستمرار في استخدام معايير القيمة العادلة في قياس الأداء المالي وبناء المؤشرات المالية حتى تتم المحافظة علي عنصر الشفافية والتي بدورها تعيد ثقة المستثمرين والعملاء في القوائم المالية والقطاع المصرفي خاصة في ظل الازمات المصرفية والتقلبات الاقتصادية في السودان .
 - 2- تطويع محاسبة القيمة العادلة حتى تسهم بشكل فعال في تقليل معدلات الفساد المالي والاداري والذي استشرى في الفترة الاخيرة واصبح عاملاً مثبطاً للعملية التنموية .
 - 3- ضرورة تطبيق نموذج محاسبة القيمة العادلة بصورة متدرجة وذلك للمساعدة في إدارة الأزمات المالية في ظل التقلبات الاقتصادية لإيقاف أثارها الدورية حتى تسهم في تقييم الأصول على أساس أسعار السوق وللسماح بقياس أصول التداول بطريقة ثابتة مع قيمها الفعلية.

المصادر والمراجع :

- 1- احمد حلمي جمعة ، وخنفر مؤيد راضي ، المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة (دراسة إستطلاعية في مكاتب التدقيق الاردنية الكبرى) ، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال ، العدد الرابع المجلد 3 ، 2007،،ص422
- 2- الحسن ،صابر محمد ، الأزمة المالية وأثرها على السودان ، منشورات بنك السودان ، 2010 ، ص 16 – 17 .
- 3- السعبري ، ابراهيم عبد موسي ، مردان ، زيد عابد ، القيمة العادلة وتأثير إستعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق ، العدد 25 - مجلد 8 ، ص 236 ، 2012.
- 4- الراوي ، خالد ، التحليل المالي للقوائم والإفصاح المحاسبي ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الاردن ، 2000
- 5- الشيخ علي،ساطع جواد، "النظرية المحاسبية" ، مطبعة العاني، بغداد _العراق ،1992
- 6- الحسيني، فلاح حسن عداي والدوري، مؤيد عبد الرحمن، "إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، 2000
- 7- الفضل ، مؤيد محمد علي ،مؤشرات أداء النظام المصرفي التجاري الخاص والعام في العراق ، مجلة آفاق الاقتصادية، الغرفة التجارية-الامارت-2000
- 8- الطوخي ، عبد النبي إسماعيل ، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة ، كلية التجارة – جامعة أسيوط جمهورية مصر العربية ، 2003 ، <https://kantakji.com/management>
- 9- خوري، نعيم سابا". (2006). القيمة العادلة والنمو الاقتصادي"، المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، عمان

- 10- جعارة، أسامة عمر . (2012).المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة – الملاءمة والموثوقية ومشكلات و التطبيق ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (29) جامعة بغداد، العراق، ص ص189- 207 .
- 11- جمعة ، هوم ، مدى ملاءمة القيمة العادلة للتقرير المالي، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة 21، 22 نوفمبر / 2007 ،
- 12- رشيد بوكساني وآخرون ، مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة السوقية ، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية ، المركز الجامعي بالوادي ن الجزائر يناير 2010م.
- 13- شرويدر، ريتشارد، كلارك،مارتل،كاثي ، جاك، نظرية المحاسبة ، تعريب د. خالد علي احمد كاججي ، أ. ابراهيم ولد محمد فال ، المراجعة العلمية ،أ.د.الكيلاني عبد الكريم الكيلاني ،دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية 2006،
- 14- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية ، الاطار الفكري ، التطبيقات العملية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن، الطبعة الثانية ، 2009م.
- 15- زكي ، السيد (2014) واقع الاقتصاد السوداني منذ بداية الألفية الثالثة ، ورشة عمل (واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني) <http://sustech.edu/files/workshop/20140525114433599.pdf>
- 16- فرحي ، محمد و بن قذور ، أشواق (2014)، أثر التقلبات الاقتصادية على عوائد الأسهم : دراسة قياسية لسوق نيويورك للأوراق المالية ، pp.126-157 , <https://platform.almanhal.com/Files/2/95476> , pp.126-157 .:Majallat al-
- 17- صالح، رضا ابراهيم" . (2009).أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث ، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، (2) ص ص37- 98 .العلمية،46
- 18- محمد أبونصار، د. جمعة حميدات ، "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب. النظرية والعملية " ، عمان - الاردن <http://library.nauss.edu.sa/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=20321> . 2009
- 19- منى كامل حمد ، " نموذج القيمة العادلة وانعكاساته على جودة الارباح دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار كلية الادارة والاقتصاد ،المؤتمر العلمي الاول للجامعة العراقية ، 2011 . ص 167
- 20- لطفي ، أمين السيد أحمد ، المحاسبة والتحليل المالي ، الدار الجامعية ،الاسكندرية 2007 .
- 21- مطر ، محمد عطية ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني ، جامعة البتراء الإردن 2003.
- 22- صحيفة الإنتباهة (2014)،تعثر المصارف: مؤشرات إنهيار القطاع المالي - موقع النيلين-
<http://www.alnilin.com/857961.htm>

المصادر الأجنبية :

- 23- Aslanertik, BanuEsra, Fair Value Considerations During The Current Financial Crisis,EconAnadolu :Anadolu International Conference in Economics, 2009.
- 24- Babes . Victor & Cozma . Diana Ighian , "Historical Cost Versus Fair Value" Universitatea de Nord Baia Mare Str Maramurs ,2011, <http://translate.googleusercontent.com>
- 25- Barry Jhonston,Jingqing Chai and Liliana Scumacher,"Assesing Financial System Vulnerability" IMF Working Paper wp/00/76 April 2000
- 26- income reporting choices: the case of property-liability insurers". Contemporary Accounting Research2006
- 27- Jakson ,M .Day, Securites and Exchang Commission ,Fair Value Accounting ,lets work together and get it done 28th annual notional conference currant SEC development , 2005
- 28- Kam ,Vernon .**Accounting Theory** Second Edition ,John Wiley and Sons,Inc, 1990.<http://eu.wiley.com/wileyCDA/wileyTitle/productCD-0471507040.html> Accounting Theory,2nd Edition
- 29- Lee, Y., Petron, K. and Sheen, MCherry picking, financial reporting quality, and comprehensive
- 30- Sal. Oppenheim Jr. & Cie. KGaA , "Fair Value Accounting Intensifies The Crisis–Study Warns of Need for Quick Rrform",Germany ,2008, Email: presse@oppenheim.de .